الأمم المتحدة

A/C.1/61/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة مني يول ..... (النرويج)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٨٢ إلى ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نواصل بعد ظهر اليوم مناقشتنا المواضيعية لمسألة الأسلحة النووية.

السيدة فيرنانديز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): ترى كوبا أن استعمال الأسلحة النووية غير قانوني وغير أخلاقي على الإطلاق، ولا يمكن تبريره بأي مفهوم أمني أو نظرية أمنية. وما برحت كوبا تؤيد بقوة القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، وبوجه خاص الأسلحة النووية. وكوبا، مثلها مثل الأعضاء الآخرين في حركة عدم الانحياز، تجعل دائما من نزع السلاح النووي أولوية مطلقة.

وعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة، ما زال يوجد في العالم ٠٠٠ ٢٧ سلاح نووي، منها ٠٠٠ ١٢ جاهزة للاستعمال الفوري. وسيكون لاستعمال تلك الأسلحة آثار مدمرة على جميع أشكال الحياة المعروفة على الأرض. وعلاوة على ذلك، سيشكل استعمالها انتهاكا صارخا للقواعد الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية. وعلاوة على ذلك، لا تزال تستحدث أسلحة نووية أكثر تطورا، مما يشكل تهديدا خطيرا للبشرية جمعاء. كما أن وجود نظريات للدفاع الاستراتيجي تعتمد على نحو متزايد على امتلاك هذه الأسلحة واستعمالها يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين.

والاعتقاد بأن الأمن لا يمكن كفالته إلا بامتلاك الأسلحة النووية اعتقاد خاطئ تماما. ويعني تحقيق أمن الدول عن طريق التهديد بالدمار الشامل إفساد المبادئ التي تقوم عليها أبسط قواعد التعايش بين البشر. ويشكل استمرار امتلاك الأسلحة النووية حافزا غير مسؤول للانتشار، الذي يزيد بدوره من الخطر النووي في كل أنحاء العالم.

وانعدام التقدم في الوفاء بالالتزام الذي لا لبس فيه بالقضاء التام على الأسلحة النووية الذي تعهدت به الدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-56239 (A)

الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف لعام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شيء غير مقبول. ويجب التقيد على نحو تام بالالتزامات المتعهد بها من قبل – بما فيها الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٠.

واتضح في المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية وحظرها إلى الأبد. ولا بد لي أن أكرر تأكيد أن كوبا ترى أن معاهدة عدم الانتشار ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي خطوة على الطريق نحو نزع السلاح النووي.

ومرة أخرى، تعرب كوبا بقوة عن رفضها للتطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار واستخدام معيار مزدوج في ذلك الصدد. ونؤكد، بالمثل، على أنه لا يمكن مواصلة تنحية المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية جانبا، من أجل التركيز على عدم الانتشار الأفقي.

ولا يمكننا أن نستمر في تأجيل بدء المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام صك عالمي، وغير مشروط، وملزم قانونا، تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن الأسلحة النووية وهياكلها الأساسية مفرطة التكاليف. وتنطوي صناعة الأسلحة النووية على تحويل لا طائل منه للموارد التي يمكن استعمالها في برامج قيمة مثل المساعدة الإنمائية. ومن شأن تنفيذ هذه البرامج أن يمكننا من تقديم إسهامات حقيقية في توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين.

ومرة أخرى، تشير كوبا إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يتوخى إقامة السلم والأمن الدوليين وصونهما بأقل تحويل ممكن لموارد العالم البشرية والاقتصادية نحو التسلح. وتبرز كوبا الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات متعددة الأطراف تستهدف الإبرام السريع لاتفاقية لحظر الأسلحة النووية، واستحداثها، وإنتاجها، ونشرها، وتكديسها، ونقلها، والتهديد باستعمالها أو استعمالها، وتنص على القضاء عليها.

ونؤكد من جديد التزامنا التام بإيجاد عالم يخلو من الأسلحة النووية، وعزمنا على الكفاح لتحويل ذلك المطمح إلى حقيقة واقعية للبشرية بأسرها.

السيدة فيدوروفيتش (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): لقد أعربت بيلاروس بوضوح عن موقفها بشأن مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في البيان الذي أدلى به وفدي في المناقشة العامة. ونرى أنه يجب تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها يجب أن تظل أساسا للأمن الدولي.

وعلى الرغم من الأهمية التي لا شك فيها لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أود اليوم أن أناقش مسألة توقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأود أن أوجه انتباه اللجنة إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية بيلاروس بصفته رئيسا لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي عُمِمَ نصه الكامل بصفته وثيقة لمجلس الأمن (S/2006/766، المرفق). ويشير البيان إلى أن التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا إسهام هام في كفالة السلم ونزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويكتسي

ذلك بأهمية خاصة في سياق الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب ومنع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. ولا شك في أن التوقيع على المعاهدة سيساعد على تعزيز معاهدة عدم الانتشار وسيوفر حافزا لجهود الأمم المتحدة لعلاج جميع المسائل المتصلة بعدم الانتشار النووي.

السيد أدجي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أكرر تأكيد النقطة التي أبرزها وفدي في بيانه في المناقشة العامة للجنة في الأسبوع الماضي: فنحن نؤمن بضرورة إزالة جميع الأسلحة النووية، وسنعمل على تحقيق ذلك بالاشتراك مع المجتمع الدولي. ونرى أن وجود الأسلحة النووية خطر في يد أي إنسان، بما في ذلك أيدي الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي ألا يغيب عن بالنا، عند معالجة مسألة الأسلحة النووية، الخطر الكارثي الذي يقترن بهذه الأسلحة والذي يمكن أن ينشأ عن غير قصد أو نتيجة لسوء حساب.

ولهذا نؤيد النداء الذي وجهته اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، ونتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي الحكم بعدم قانونية المخزونات الحالية من هذه الأسلحة وإزالتها بطريقة منهجية وتدريجية. ولن يكون الكلام فقط كافيا لعلاج هذه المسألة. ويقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية واجب أخلاقي بالتخلي عن الأسلحة النووية. وينبغي أن يبدأ ذلك بالدولتين الحائزتين على أكبر ترسانتين للأسلحة النووية، وهما الولايات المتحدة وروسيا. ويتسم التزامهما وقيادتهما القويان بالأهمية، وينبغي لهما أن يبديا هذا الالتزام وهذه القيادة بإعطاء مثل يحتذى.

ونتطلع إلى بدء دورة جديدة في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم. وفي التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والرد على حالة الجمود التي ما زالت سائدة منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز سلامة معاهدة عدم الانتشار.

وفي مسعانا المشترك لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار، يتعين على الدول الأطراف أن تبدي أكبر قدر ممكن من المرونة وقدرا كافيا من الإرادة السياسية لسد الفجوة وإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى توافق في الآراء واتفاق بشأن المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية كلتيهما. وثانيا، يتعين على الدول الأطراف احترام التعهدات والالتزامات المضطلع بها حاليا بموجب معاهدة عدم الانتشار والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بدلا من تكثيف التدابير التي تستخدم فيها آليات من خارج نظام معاهدة عدم الانتشار.

هذا، وأود الآن أن أعلق على تجربة السلاح النووي التي أجرتها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونكرر تأكيد موقفنا القائل بأنها غير مقبولة ولا يمكن تبريرها.

ولن تؤدي تجربة السلاح النووي التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا إلى إحداث توترات جديدة وتهديد الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن أن تؤدي هذه التجربة إلى الانتشار النووي في المنطقة وإلى إعاقة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح النووي الشامل وفقا لمعاهدة عدم الانتشار.

ومن رأينا أن أمن أي بلد وبقاءه لا يبرران امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها. ونشعر أيضا بعميق القلق إزاء احتمال حدوث انتشار نووي في آسيا – يمتد من غرب آسيا إلى شرقها – خاصة في الوقت الذي خفت فيه حدة المشاكل المتصلة بمسائل الانتشار في مناطق أخرى.

ونحث بقوة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن تطوير الأسلحة النووية في

أعقاب تجربتها الأخيرة. ونحث كذلك جميع الأطراف المعنية على استئناف المحادثات السداسية بغية التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية لكوريا الشمالية.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود قبل أن أدلي ببياني في المناقشة المواضيعية اليوم أن أعلم وفود اللجنة الأولى أن الهند قد أعربت عن عميق قلقها إزاء تجربة السلاح النووي التي ذكرت التقارير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرتها في انتهاك لالتزاماتها الدولية، وعرضت بذلك للخطر السلم والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. وتبرز هذه التجربة أيضا أخطار الانتشار السري.

وتشكل الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) المرجعية الأساسية لأي مناقشة بشأن نزع السلاح النووي. ولقد أولت الدورة الاستثنائية بالإجماع أعلى أولوية لهدف نزع السلاح النووي. كما أنها أوردت خطوات محددة لتحقيق ذلك الهدف. وأكدت أن الهدف النهائي هو القضاء التام على الأسلحة النووية.

ومنذ ست سنوات خلت، كرر إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد بالإجماع (القرار ٥٥/٢) تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسعي إلى القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وبالإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق ذلك الهدف.

والعوامل الموضوعية لزيادة إضفاء الطابع العسكري على العلاقات الدولية، وهذه سمة من سمات سنوات الحرب الباردة، لم يعد لها وجود. إلا أننا ما زلنا بعيدين تماما عن تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية.

وثمة مشكلة أساسية تكتنف المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وهي عدم توفر الثقة فيما بين الدول. ويؤدي هذا إلى المزيد من عدم الاستعداد للتوفيق المتبادل، مما يزيد من صعوبة التقدم نحو نزع السلاح النووي. وأدى انعدام الثقة هذا أيضا إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويتعين على جميع الدول، كي تحدث طفرة، أن تدخل بحسن نية في تبادل للآراء بشأن نُهجها لنزع السلاح النووي، وأن تفهم كل منها التهديدات المتصورة لدى الأخرى وشواغلها الأمنية.

ولا يمكن استعادة الثقة إلا عن طريق إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية جميعها القاطع بهدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وسيكون تنشيط هذا الالتزام خطوة أخرى نحو تجسيده تدريجيا. وذلك هو السبيل الصحيح لنزع السلاح المنهجي والتدريجي. وسيؤدي إلى تيسير هذه العملية أيضا الحد من بروز أهمية الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وجعل المذاهب النووية تنزع نحو عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفي حين أن الهند ستواصل الاحتفاظ برادع أدنى موثوق، لن يحدث أي تناقص في التزامها بنزع السلاح النووي. فنظرية الهند المسؤولة تقوم على أساس عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويؤكد مذهبنا من جديد أيضا استعداد الهند للانضمام إلى المفاوضات المتعددة الأطراف لتخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها. وتواصل الهند التقيد بوقف اختياري على تجارب التفجيرات النووية. ونحن على استعداد للاشتراك في المفاوضات التي تجري في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دوليا وبفعالية، لحظر انتشار إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

ويجب أن يستجيب أي حل لإنهاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بشأن برنامج عمله، لشواغل الدول الأطراف في المؤتمر، كبيرها أو صغيرها، والنامية منها أو المتقدمة النمو، وغير الحائزة منها على الأسلحة النووية أو الحائزة على الأسلحة النووية، داخل أو خارج التحالفات وغيرها من العلاقات الأمنية المتميزة.

وقد أوضحنا مقترحاتنا المدروسة بترو للتوصل إلى توافق في الآراء يعزز قدرة المجتمع الدولي على بدء اتخاذ خطوات محددة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي، في ورقة العمل التي قدمناها في المناقشة العامة في الأسبوع الماضي. وتوفيرا للوقت، لن أورد الآن ما ورد بها من توصيات. وينبغي للأمانة العامة أن تتيح هذه الوثيقة في القريب العاجل.

إننا نعيش في وقت عصيب، لا شك في ذلك. ولا يمكن التصدي لهذا التحدي إلا عن طريق التزام جماعي بترع السلاح النووي العالمي غير التمييزي، الذي يمكن التحقق منه، وبوضع خارطة طريق نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد لواسيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت كوريا الشمالية أنها أجرت تجربة لسلاح نووي. وفي حين أن حكومتي ما زالت تعمل على التأكد من التفاصيل التقنية لذلك التفجير، فإن العمل الذي قامت به كوريا الشمالية يشكل تهديدا ملحا للسلم والاستقرار والأمن في المنطقة، ومسألة تثير القلق الخطير لدى المجتمع الدولي بأسره.

ولا يمكن لآثار هذا العمل الذي قامت به كوريا الشمالية على الجهود الدولية لمكافحة الانتشار النووي، والإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أن تكون أكثر عمقا وإزعاجا. فهذه التجربة تبين بجلاء استمرار استهتار كوريا الشمالية الطائش بالسلم والأمن. وتتشاور الولايات المتحدة الآن على سبيل الاستعجال مع شركائنا، وفي إطار مجلس الأمن، بشأن الردود المناسبة على هذا الاستفزاز الخطير الذي أقدمت عليه كوريا الشمالية.

فاستمرار تطويرها للقذائف الطويلة المدى والأسلحة النووية، فضلا عن زيادة استفزازاتها، يقتضيان اتخاذ تدابير سريعة وقاطعة من المجتمع الدولي. ولا يزال نظام كوريا الشمالية واحدا من الداعمين الرئيسيين في العالم لانتشار تكنولوجيا القذائف، بما في ذلك إيران وسوريا. وسينظر إلى قيام كوريا الشمالية بنقل الأسلحة النووية أو المواد النووية إلى الدول، أو إلى كيانات من غير الدول، على أنه تهديد خطير للولايات المتحدة، وسنعتبر كوريا الشمالية مسؤولة تماما عن نتائج هذا العمل.

وما فتئت الولايات المتحدة ملتزمة بالوسائل الدبلوماسية، وسنواصل حماية أنفسنا ومصالحنا. وأكد الرئيس بوش من جديد لحلفائنا في المنطقة أن الولايات المتحدة ستفي بكامل التزاماتها في ميداني الردع والأمن. ومن الأهمية الحاسمة أن يعمل المجتمع الدولي معا للتصدي لتهديدات كوريا الشمالية المتزايدة لجيرانها وللعالم.

ولا بد من حمل كوريا الشمالية على أن تفهم، بكل تأكيد، أننا جادون في عزمنا على التصدي لتصرفها الخطير المزعزع للاستقرار. ويجب أن يوجه المجتمع الدولي إشارة واضحة إلى كوريا الشمالية بأنها إذا اختارت مواصلة برامجها لأسلحة الدمار الشامل وتطوير وسائل إيصالها، فإن تصرفها الطائش لن يؤدي إلا إلى زيادة عزلتها السياسية والاقتصادية. ويجب أن تعلم قيادة كوريا الشمالية أن سوء تصرفها لن يؤدي إلا إلى تقويض أمنها ورفاهة شعب كوريا الشمالية الذي يعاني بالفعل.

وتحث الولايات المتحدة المجتمع الدولي على أن يندد فورا، وبدون لبس، وعلنا، بالعمل الذي قامت به كوريا الشمالية. وبناء على ذلك، نطلب إلى جميع الحكومات أن تتخذ تدابير دفاعية محددة ضد أي انتشار من جانب كوريا الشمالية أو غيرها، بما في ذلك تدابير مالية لتجميد الأصول والمعاملات المتعلقة بأنشطة الانتشار من جانب كوريا الشمالية.

السيد لندمان (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أوضح هذا الأسبوع، مرة أخرى، أن الأسلحة النووية في أيد غير مسؤولة هي أكبر تهديد منفرد للبشرية. وكان إجراء تجربة لسلاح نووي في الظروف الراهنة استفزازا ضخما ومتعمدا أدانته بحق كل الأطراف. وليس لهذا العمل ما يبرره، ولكن يمكننا أن نسأل أنفسنا ما هو الدرس الذي ينبغي لنا أن نستخلصه من هذا التطور. وأي تحليل يمكن أن يبدأ مما ورد في تقرير العام الماضي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات، والتحديات، والتغيير الموجه إلى الأمين العام. وجاء فيه:

> ''ويعتقد كثير من الناس أن ما يعتبر أمنا جماعيا اليوم هو مجرد نظام لحماية الأغنياء والأقوياء. وتشكل الأفكار من هذا القبيل تحديا جوهريا لبناء الأمن الجماعي اليوم. فبصراحة، لا يمكن أن يكون هناك أمن جماعي دون الاعتراف المتبادل بالتهديدات. وسيسيطر الاقتصار على الاعتماد على الذات كما يسود انعدام الثقة ولن يمكن تحقيق التعاون من أجل تحقيق المكاسب المشتركة على الأجل الطويل''. (A/59/565، الصفحة ٢٠).

ومنذ بضعة أيام، لمسنا واحدا من أسوأ أمثلة الاعتماد على الذات، وهو ليس فريدا من نوعه. ويشير المحللون الآن إلى ما يسمى أحيانا بخطر السلسلة المتلاحقة من الانتشار. ويؤكد تقرير الأمم المتحدة الذي اقتبست منه توا على ما للأفكار من أهمية. وقد تناول الأمين العام كوفي عنان نفسه هذه المسألة الهامة بالتفصيل في تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، حيث ذكر:

> ''إن التباين في الثروة، والموقع الجغرافي، والقوة يجعلنا نختلف في تحديد التهديدات التي نعتبرها أدعى للاهتمام العاجل. عدا أننا لا نملك في الحقيقة القدرة على الاختيار. وذلك أن الأمن الجماعي يتوقف حاليا على قبول الفكرة التي مؤداها أن التهديدات التي تعتبرها كل منطقة من مناطق العالم أدعى للاهتمام العاجل تكتسي في الواقع نفس القدر من الاستعجال بالنسبة للجميع''. (A/59/2005، الفقرة ٧٩).

ولا يمكننا القضاء على السلوك غير المسؤول من العالم، ولكن علينا أن نبذل قصارى الجهد لجعله عند أدنى حد ممكن، خاصة عندما ينطوي الأمر على أسلحة الدمار الشامل. فما هي الإجراءات التي يمكن أن نتخذها؟

أولا، من الأهمية الحيوية التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فلو بدأت الالتزامات المتوازنة بموجبها في التهاوي، سيقل مستوى الأمن العالمي. وجميع عناصر صفقة معاهدة عدم الانتشار تتساوى في الأهمية. والانتشار بأي شكل أمر غير مقبول. ولا يزال التعاون بشأن نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية واحدا من تدابير بناء الثقة، فضلا عن كونه التزاما، ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنزع سلاحها. وكما ذكر السيناتور الكندي دوغلاس روش من مبادرة القوى الوسطى، فإن الرادع النووي كسياسة دائمة غير مقبول أخلاقيا.

ثانيا، لا بد أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونحتاج إلى نشاط متجدد لبلوغ

تلك الغاية، لأنها تتيح ضمانا أساسيا ضد الانتشار. وستواصل هولندا دعمها النشط، للسفير ياب راماكر، الممثل الخاص المعني بتعزيز عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ثالثا، أصبح من الضروري الآن تحقيق انفراجة في مؤتمر نزع السلاح. ولا بد من الإقرار بأن المسائل العديدة المدرجة في جدول أعماله يلزم إيلاؤها المزيد من الأولوية، والاعتراف بأهميتها النسبية، كما تأكد في المناقشات المركزة والمنظمة المعقودة هذا العام في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

السيد دوارتي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أدانت الحكومة البرازيلية بقوة تجربة السلاح النووي التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذلك القرار يتنافى مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة المعتمد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ونطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود بدون أي شروط وكدولة غير حائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كذلك أن تصبح طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكر، وأن تتقيد بالوقف الاختياري للتجارب ريثما تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ. ونطلب أيضا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود بحسن نية إلى المحادثات السداسية، بغية التوصل إلى حل للمسألة النووية في شبه القارة الكورية، وإلى فهم يأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية الدولية للبلدان في المنطقة.

وتؤيد البرازيل مرة أخرى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تأمين عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير هامة وعاجلة بغية إزالة جميع الترسانات الذرية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يوجد أي وفود أخرى على قائمة المناقشة العامة في هذه المرحلة. هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة؟

إن لم يكن الأمر كذلك، تشرع اللجنة الآن في الجزء التالي من جلستها الذي ستعرض فيه الوفود مشاريع قرارات.

السيدة فرنانـدو (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): السيدة الرئيسة، وددت فحسب أن أسأل إن كان يمكنكم تأكيد أن مشاريع القرارات التي تعرض الآن قد أصدرتها الأمانة العامة كوثائق تحمل الرمز ''L''. إن لم يكن الأمر كذلك، متى يمكن الحصول عليها؟ ولا أود أن أعطل أعمال اللجنة، ولكن عادة ما تعرض علينا الوثائق أثناء عرضها. ويرجى من الأمانة العامة، في هذا السيناريو الجديد، أن تعلمنا مسبقا بالقرارات التي يجري عرضها، فإن لم تكن الوثائق قد صدرت بعد، ستكون لدينا بعض النصوص على الأقل.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الممثلون، فإن أساليب عمل هذه اللجنة محددة جيدا. وعادة ما تنتقل اللجنة إلى المناقشة المواضيعية وعرض مشاريع القرارات المقدمة من الدول الأعضاء حتى لو لم تكن جميع الوثائق التي تحمل الرمز ''L'' قد صدرت – وهذا ما سيحدث هذا العام أيضا.

وقد اعتمدت اللجنة في العام الماضي برنامج عملها وجدولها الزمني للدورة الحالية. ويبين ذلك الجدول الزمني بجلاء أن الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع القرارات هو يوم الأربعاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر. ويسر الأمانة العامة أنها قد تسلمت هذا العام عددا من مشاريع القرارات من الوفود قبل الموعد النهائي بكثير، وهو ما أشادت به الرئيسة بالأمس في ملاحظاتها أمام اللجنة. وباسم الأمانة العامة، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود التي قدمت بالفعل

مشاريع قرارات أو مقررات، ولكل من يتوقع أن يحذو نفس الحذو.

ويطرح برنامج العمل والجدول الزمني كما هو الآن مشكلة عملية، وهذه مسألة أفهم أن ممثلة سري لانكا أشارت إليها. وكما فعلنا في السنوات السابقة، فإننا نبدأ المناقشة المواضيعية وعرض مشاريع القرارات حتى قبل الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات. وفي ظل تلك الظروف، تضع الأمانة العامة نفسها تحت تصرف الدول الأعضاء. وليس هناك ما يضمن أننا سنكون قد أصدرنا الوثائق المحدودة التوزيع بكل اللغات الرسمية عند بداية المناقشة المواضيعية. وهذا عامل رُوعي في برنامج العمل في صورته الحالية.

ومن حق الدول الأعضاء أيضا أن تمضي وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة وبرنامج العمل بصيغته المعتمدة، وأن تعرض مشاريع القرارات في المناقشة المواضيعية. وتمثل المسائل المواضيعية، أو المجموعات كما نسميها، أدوات يقصد بها تيسير أعمال اللجنة وزيادة إمكانية التنبؤ بها. ومن حق أي وفد، بطبيعة الحال، أن يعرض أي مشروع في أي وقت في الجزء المواضيعي من أعمالنا في هذا الأسبوع والأسبوع التالي. ونحن ممتنون للدول الأعضاء التي تعرض مشاريعها تحت المسألة المواضيعية ذات الصلة، لأن ذلك ييسر إجراء مناقشة تتسم بقدر أكبر من التفاعل.

والرد، باختصار، على السؤال الذي طرحته ممثلة سري لانكا هو أنه قد لا يكون لدينا الآن كل الوثائق المحدودة التوزيع التي تحمل الرمز ''L'' لأن الموعد النهائي لتقديمها هو غدا. وحتى الآن، صدرت ٦ من هذه الوثائق. وهذا يجعلنا في موقف أفضل مما كان عليه الحال في السنة الماضية وفي سنوات عديدة قبلها. وقد أصدرنا حتى الآن الوثائق من L.1 إلى L.6، وطُلب آخرها اليوم. وطلب منا أيضا أن يصدر اليوم مشروع القرار A/C.1/61/L.7 بشأن مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ونأمل أن يصدر قبل نهاية اليوم.

وعلاوة على ذلك، نأمل أن نوفّر لكم غدا أربع وثائق تحمل الرمز L. وتتناول هذه الوثائق الأربع الصلة بين نزع السلاح والتنمية؛ ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح؛ ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي؛ وتقرير هيئة نزع السلاح. وينبغي أن تتاح لكم بعد غد أربع وثائق إضافية تحمل الرمز L. وإذا ما استمر تعاون الوفود معنا، وإذا ما قُدمت جميع المشاريع في موعد غايته غدا الساعة ١٨/٠٠، ستتيح اللجنة لكم جميع الوثائق التي تحمل الرمز L بعد الترجمة والتجهيز في موعد لا يتجاوز يوم الأربعاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

أما فيما يتعلق بما إذا كان بوسعنا أن نتأكد مسبقا من مشاريع القرارات أو المقررات التي سيجري عرضها في أي يوم من الأيام، ستقوم الدول الأعضاء التي تبين أنها تعتزم عرض مشاريع معينة بالاتصال بنا، بناء على طلبنا، ونكون ممتنين لها عندما تقوم بذلك. ومع ذلك، فمن حق الدول الأعضاء أيضا، أن تطلب الكلمة وأن تعرض مشاريع إضافية، بدون سابق إخطار للأمانة العامة بذلك. وهذا هو كل ما وددت أن أقوله الآن؛ ويسعدني أن أرد على أي أسئلة.

السيدة فرنانـدو (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): وددت أن أسأل أمين اللجنة ما إذا كان يعرف هل ستعرض اليوم أي مشاريع قرارات. ولعله يكون باستطاعتنا، مع قدر من التعاون بين الوفود والأمانة العامة، أن نعمل معا بطريقة تعاونية. وأفهم أن أمين اللجنة لا حيلة له في هذه المسألة، ولكن إذا استطاع أن يُعلمنا بمشاريع القرارات التي يجري عرضها، فهذا سييسر عمل الوفود.

السيد سوريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): أُبلغنا صباح اليوم أن اثنتين من الدول الأعضاء تودان أخذ الكلمة لعرض مشاريع قرارات. وسيتكلم هذان الوفدان بعد قليل. وستعرض ماليزيا مشروع قرار تحت البند ٩٠ (ش) من جدول الأعمال ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها''. وبعد ذلك – ستعطي الرئيسة الكلمة لممثل البرازيل لعرض مشروعي قرارين. أحدهما تحت البند ٩٠ (ح) من جدول الأعمال وعنوانه ''المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي والمناطق المتاخمة''. وثانيهما أيضا تحت البند ٩٠ من جدول الأعمال بشأن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

واتصل بنا أيضا في جلسة صباح اليوم ممثل الهند الذي يعتزم عرض مشروعي قرارين معنونين ''اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية'' و ''تخفيض الخطر النووي''. وأخيرا، أوضحت أستراليا أنها ستعرض مشروع قرار يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وآمل أن أكون قد رددت على جميع الأسئلة بطريقة صحيحة ودقيقة. وكما ذكرت، قد تعرض مشاريع قرارات أخرى. ويسعدني أن أذكر أن ممثلة سري لانكا اعترفت أيضا بأنه لا سيطرة لنا على الدول الأعضاء في هذا الشأن. ونقدر كثيرا تعاون الوفود بشأن هذه المسألة وغيرها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا لعرض مشروع قرار.

السيد حامدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يتشرف وفدي بأن يعرض على اللجنة، مثلما فعل في الدورات السابقة، مشروع قرار بعنوان ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها''.

ويعرب وفدي عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/61/127 والمقدم في إطار البند ٩٠ (ش) من جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

ويعرب وفدي عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت معلومات عملا بالقرار ٧٦/٦٠.

كانت الفتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ قرارا تاريخيا حاسما في ميدان نزع السلاح النووي. وشكل قرار المحكمة، وما زال، نداء قانونيا رسميا لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ويرد في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الاستنتاج الذي خلصت إليه المحكمة بالإجماع بأن هناك التزاما قائما بالسعي، بنية حسنة إلى إجراء مفاوضات والوصول بها إلى خاتمة تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وفي الوقت الذي يتسق القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بالإجماع مع الالتزام الرسمي للدول الأطراف بموجب المادة سادسا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه لا يقتصر على تلك الدول الأطراف فحسب، بل يشكل أيضا وعلى نحو هام إعلانا عالميا.

وتبرز الفقرة ٢ من منطوق النص التزام جميع الدول بإجراء مفاوضات لنزع السلاح النووي والوصول بها إلى خاتمة ناجحة. ويجب متابعة قرارات محكمة العدل الدولية بإجراءات ملموسة من جانب جميع الدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى الإبقاء على هذه الإعلانات الهامة، يتضمن النص تعديلا ضروريا لأغراض الاستكمال التقني.

ولا يزال الإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار بين مدّ وجزر. فالدول الحائزة للأسلحة النووية ما برحت تطور الأسلحة النووية الموجودة حاليا، ولا تزال توجد في ترساناتها مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية. واختار عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية طريق الابتعاد عن المفاوضات والتراجع واتخاذ إجراءات انفرادية، بدلا من السير في طريق التعددية والحلول المتفق عليها في إطار من تعددية الأطراف.

تلك بعض التحديات الهامة التي يمكن إذا تركت دون ضابط أن تؤدي إلى زعزعة استقرار السلم والأمن الدوليين وزيادة خطر ظهور حالات جديدة من الاستخدام الانفرادي أو الوقائي للقوة. وما زالت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تؤكد على الأهمية الفائقة لنزع السلاح النووي، سارية حتى الآن. وقد اتفقت الدول الأعضاء في تلك الدورة على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الجنس البشري وعلى بقاء الحضارة البشرية.

وما فتئ هدف نزع السلاح النووي يراوغنا حتى الآن. ويجب أن نظل ملتزمين بتحقيق ذلك الهدف. ولا يمكن أن نسمح باستمرار حيازة هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى، أو أن نسمح للهوس المتسلط بهذه الأسلحة بأن يقوّض هدفنا شيئا فشيئا.

وفي ذلك الصدد، يطلب وفدي إلى جميع الدول الأعضاء أن تبدأ بمفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل، وإلى تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو قاطع بتحقيق الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية. وستتيح لنا الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فرصة للتجديد، والتنشيط، وتهيئة بيئة جديدة لزيادة تعزيز العملية العالمية لنزع السلاح النووي.

لقد أصبحت التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في محاولته لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أقوى من ذي قبل، مما يتطلب منا الالتزام التام وغير المشروط بالأهداف التي حددناها لأنفسنا. والأحداث الأخيرة دليل واضح على الواقع الحالي.

ووفدي على ثقة من أن مشروع القرار سيظل يحصل على تأييد أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، يثق وفدي بأن الدول التي تؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف ستستجيب لآراء الأغلبية الساحقة داخل هذه اللجنة والجمعية العامة وخارجهما، وستنضم إلينا في مسعانا لتحقيق الإزالة العالمية للأسلحة النووية.

وبعد أن عرضت مشروع القرار، أود أن أنقل إليكم الآن رد حكومتي على تجربة السلاح النووي التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونصه كما يلي:

”تشجب ماليزيا تجربة السلاح النووي التي تزعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرتها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وترى ماليزيا أن هذه التجربة تمثل انتكاسة خطيرة للجهود الرامية إلى إخلاء المنطقة والعالم من الأسلحة النووية. كما أنها يمكن أن تؤدي إلى سباق للتسلح في المنطقة. ولهذا، تطلب ماليزيا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتوقف عن تطوير قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية، وأن تعود إلى الوقف الاختياري للتجارب النووية.

”وتؤمن ماليزيا بقوة أن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للبشرية، وخاصة بزيادة خطر الانتشار. ولهذا تكرر ماليزيا التأكيد على أهمية تحقيق الهدف العالمي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل.

”وتحث ماليزيا جميع البلدان في المنطقة على ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس والامتناع عن الإجراءات التي يمكن أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة. وفي ذلك الصدد، تحث ماليزيا كذلك جميع الأطراف المعنية على العودة إلى المحادثات السداسية، واستئناف المفاوضات بغية حل المسائل المعلقة بطريقة ودية“.

ويجب أن يظل نزع السلاح النووي أولوية عليا في جدول الأعمال العالمي. ويجب أن نعالج المسائل والتحديات المتعلقة بنزع السلاح النووي بطريقة شاملة وبناءة ومتوازنة. ويجب أن نسعى إلى تحقيق توافق في الآراء وتوفير الإرادة السياسية على التحرك إلى الأمام. ويجب أن تدعم الدول الأعضاء الجهود المتعددة الأطراف التي تسعى إلى الجمع بين كل البلدان في جهد متعدد الأطراف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب المحافظة على حيوية التعددية والحلول المتفق عليها على الصعيد العالمي في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي وتعزيزها.

السيد دوارتي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): تولت البرازيل رئاسة المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥، ولهذا السبب، وعملا بالممارسة السابقة، من المتوقع أن تقدم البرازيل إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، مشروع قرار يدعو إلى عقد العملية التحضيرية للمؤتمر الذي ستعقده الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض تلك المعاهدة في عام ٢٠١٠.

وبالنظر إلى أنني توليت شخصيا رئاسة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود عام ٢٠٠٥، يشرفني أن أعرض رسميا هنا مشروع القرار المعنون ”مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجنته التحضيرية“ في إطار البند ٩٠ من جدول الأعمال المعنون ”نزع السلاح العام الكامل“.

وقد أُجريت مشاورات غير رسمية حول مشروع القرار في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر في نيويورك. وفي هاتين المناسبتين، تبادلت الوفود الآراء بشأن المسائل المتعلقة بعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، وبصفة خاصة مسألة المقر. وسيقدم مشروع القرار في موعد غايته الساعة ١٨/٠٠ غدا، وقد أرسلت بعثة البرازيل نسخة من مشروع القرار بالفاكس إلى جميع البعثات في نيويورك. وآمل أن تحل في القريب العاجل مسألة مقر الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر.

ومشروع النص إجرائي الطابع أساسا. وتنبع أهميته من الدور الذي يضطلع به في بدء عملية استعراض المعاهدة لمؤتمر الاستعراض الذي سيعقد عام ٢٠١٠. وأنا على ثقة من أن هذا الهدف سيتحقق باعتماد المشروع بتأييد جميع الدول الأطراف في المعاهدة.

السيد بارانهوز (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض رسميا مشروع القرار المعنون ”المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة“، في إطار البند ٩٠ من جدول الأعمال المعنون ”نزع السلاح العام الكامل“.

وهذه هي السنة السابعة عشرة على التوالي التي يطرح فيها مشروع قرار بشأن هذا الموضوع الهام في اللجنة الأولى. وتتشرف البرازيل، مرة أخرى، وكما حدث في العام الماضي، بأن تشاركها نيوزيلندا المبادرة بتقديم مشروع القرار هذا. وهذه المبادرة التي اعتمدت بصفتها القرار ٥٨/٦٠ حصلت على ١٦٧ صوتا مؤيدا في الدورة السابقة للجمعية العامة، وحافظت بذلك على الأغلبية الساحقة للأصوات على نحو ما اتسم به اتخاذ هذه القرارات منذ عام

١٩٩٦. ونأمل أن يحظى النص الحالي بنفس التأييد الواسع النطاق. وقد أرسلت نسخة من مشروع القرار بالفاكس إلى كل من البعثات الدائمة في نيويورك.

ويتضمن مشروع قرار هذا العام تغييرات تتعلق بالتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا التي تم التوقيع عليها في كازاخستان في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأدرجنا أيضا إشارة إلى اعتماد إعلان سانتياغو دي شيلي من جانب حكومات الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو، في الدورة العادية التاسعة عشرة للمؤتمر العام للوكالة المعقودة في سانتياغو يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ومن التطورات الهامة الحاصلة في العقد الماضي استبعاد الخيار النووي في مناطق شتى من العالم. وتم رسميا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية بموجب معاهدة تلاتيلولكو، وبعد ذلك في جنوب المحيط الهادئ بموجب معاهدة راروتونغا، وفي جنوب شرق آسيا بموجب معاهدة بانكوك، وفي أفريقيا بموجب معاهدة بلندابا. وتسهم مناطق تطبيق هذه المعاهدات بالإضافة إلى معاهدة أنتاركتيكا في تحرير كل البشر من خطر الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي، وكذلك المناطق المتاخمة شمال خط الاستواء، حيث تنطبق تلك المعاهدات.

وترمي مبادرتنا إلى تأمين اعتراف الجمعية العامة للسنة الحادية عشرة على التوالي بالظهور التدريجي لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وينبغي النظر إلى هذا الاعتراف على أنه تأكيد بالتزام المجتمع الدولي بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وكما فعلنا في السنوات السابقة، نود أن نكرر، التأكيد على أن مشروع القرار لا ينشئ أي التزامات قانونية جديدة. كما أنه لا يتناقض مع أي قاعدة من قواعد القانون الدولي المنطبقة على الملاحة، مثل القواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وندعو الدول التي لم تصدق بعد على معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وبروتوكولاتها إلى أن تفعل ذلك. ونود أن نسجل تقديرنا لكل من صوتوا لصالح القرار ٥٨/٦٠ في العام الماضي. ونأمل أن نظل جديرين بتأييدهم.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): كما ذكرت صباح اليوم، تصدرت استراليا العمل الدولي لعرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الجمعية العامة، حيث تم اعتمادها بأغلبية ساحقة من الدول في عام ١٩٩٦ (انظر القرار ٥٠/٢٤٥)، ولهذا يسرني الآن بالغ السرور أن أعرض مشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على اللجنة الأولى في الذكرى العاشرة لفتح باب التوقيع على المعاهدة.

والنص في هذه المرة هو، من أكثر من ناحية، استكمال تقني للنصوص المقدمة في السنوات السابقة، ولكني أود أن استرعي انتباه الوفود إلى فقرة خامسة جديدة هامة في المنطوق، تدين إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء تجربة لسلاح نووي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وسيصدر مشروع القرار رسميا غدا بوصفه الوثيقة A/C.1/61/L.48، غير أن لدينا نسخا منه متاحة في خلفية هذه القاعة لأي وفد يود الإطلاع عليها الآن. وندعو الوفود الراغبة في الانضمام إلى النص إلى الاتصال بالوفد الأسترالي.

وأود أيضا أن أعرض مشروع قرار آخر عن تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وذلك بصفة أستراليا رئيسا للاجتماع السابع للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام الذي عقد مؤخرا في جنيف. ومرة أخرى، هذا استكمال تقني للقرارات السابقة. وتوجد في خلفية هذه القاعة نسخ منه وسيصدر غدا بوصفه الوثيقة A/C.1/61/L.47.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لعرض مشروعي قرارين مقدمين من الهند في إطار المجموعة المتعلقة بنزع السلاح النووي. ورأينا أن من المناسب عرض مشروعي القرارين هذين بالاقتران مع المناقشة المواضيعية بشأن هذه المسألة. ويشكل هذان المقترحان عنصرين متكاملين في ورقة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي والمقدمة من وفدي أثناء المناقشة العامة في آخر الأسبوع الماضي. وفي الوقت الذي تتسلم فيه الأمانة العامة مشروعي القرارين وتطبعهما بوصفهما مشروعي القرارين A/C.1/61/L.51 و L.49 على التوالي، أرسلنا نصيهما إلى بعثات جميع الدول الأعضاء في نيويورك.

أولا، وباسم مقدمي مشروع القرار المعنون ”اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية“ أود أن أعرض هذا المشروع. ويؤكد مشروع القرار على أن استخدام الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر يتهدد بقاء الجنس البشري. وفي اجتماع قمة حركة عدم الانحياز المعقود في هافانا في الشهر الماضي، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات المشاركين في الاجتماع مجددا عن قلقهم إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية نتيجة لاستمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. ويبين مشروع القرار إيمان مقدميه بأن من شأن إبرام صك عالمي متعدد الأطراف وملزم قانونا يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أن يسهم في تخفيف حدة الخطر النووي كتدبير مؤقت هام ريثما نتوصل إلى اتفاق بشأن عملية تدريجية للإزالة التامة للأسلحة النووية. وسيؤدي هذا إلى تقليل سيطرة الأسلحة النووية في مجال صون الأمن الدولي، وسيسهم في إحداث تغييرات في المذاهب والسياسات والمواقف والمؤسسات اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن وجود اتفاق متعدد الأطراف يحظر استخدام الأسلحة النووية أن يعزز السلم الدولي ويهيئ المناخ المناسب لمفاوضات تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية.

ويكرر منطوق مشروع القرار النداء الموجه إلى مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. والتصويت لصالح مشروع القرار هذا سيكون تصويتا من جانب المجتمع الدولي لتأييد اتخاذ خطوة حاسمة الأهمية نحو إزالة الأسلحة النووية.

وأتشرف أيضا بعرض مشروع القرار بشأن تخفيض الخطر النووي. ولقد وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع في عام ١٩٧٨ على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الجنس البشري. واتفقت الدول الأعضاء أيضا على أن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية تحظى بأعلى أولوية. وفي الوقت نفسه، فإن التدابير الرامية إلى تخفيض الخطر النووي ضرورية للحفاظ على مصالحنا الأمنية الجماعية.

ويقدم مشروع القرار مقترحات متواضعة وعملية للحفاظ على سلامة وأمن الجنس البشري ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. أولا، يدعو مشروع القرار إلى إجراء استعراض للمذاهب النووية، واتخاذ خطوات فورية

للتقليل من مخاطر الاستخدام غير المقصود أو العارض للأسلحة النووية.

وأوصت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) بأنه ينبغي لكفالة عدم تعرض بقاء البشرية للخطر أن تنظر الدول جميعها، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، في مقترحات شتى ترمي إلى كفالة تجنب استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية. وحدد الخبراء الاستراتيجيون تدبيرا أو آخر من التدابير المقترحة في مشروع القرار هذا على أنه ممكن في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك عن طريق إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية وإلغاء الاستهداف.

ويبين مشروع القرار اقتناع مقدميه بأن وضع القوات النووية على أهبة الاستعداد ينطوي على خطر الاستخدام غير المقصود أو العارض لهذه الأسلحة على نحو غير مقبول، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة. وقد أدى التهديد الناشئ عن زيادة خطر وقوع الأسلحة النووية أو مكوناتها في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول، بمن في ذلك الإرهابيون، إلى زيادة تفاقم الأخطار الحالية.

وعلى حين أن تدابير بناء الثقة الأحادية أو الثنائية أو المتعددة الأطراف كلها مفيدة، فإن هدفنا هو التوصل إلى تفاهم دولي أو اتفاقات دولية لتخفيض الخطر النووي، وكذلك خطر نشوب حرب نووية بسبب عارض. وسيكون التصويت الإيجابي لصالح مشروع القرار هذا إعادة تأكيد من جانب المجتمع الدولي لضرورة اتخاذ خطوات حاسمة الأهمية نحو تخفيض الخطر النووي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): طلب وفد واحد التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد. وتحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق، وتحدد الكلمة الثانية بخمس دقائق.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم كوانغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضا قاطعا الضجة التي أثارتها بعض البلدان، بما فيها الولايات المتحدة واليابان، حول تجربتنا لسلاح نووي وحثها لنا على التخلي عن برنامجنا النووي.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يكرر مقتطفات من البيان الذي أصدرته وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تجربة السلاح النووي، حتى يتوفر لدى الوفود في هذه اللجنة فهم أفضل لهذه المسألة.

أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسميا أنها أنتجت أسلحة نووية متقدمة بعد أن مرت بعمليات شفافة ومشروعة لمواجهة تهديد الولايات المتحدة المتصاعد بالحرب النووية والجزاءات والضغوط.

والحيازة التي تم الإعلان عنها من قبل لأسلحة نووية تفترض مسبقا تجربة سلاح نووي. وتهديد الولايات المتحدة المفرط بالحرب النووية والجزاءات والضغوط قد اضطر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إجراء تجربة نووية، وهي عملية أساسية الأهمية لتعزيز الردع النووي كتدبير دفاعي مقابل.

ولن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قط هي البادئ باستخدام الأسلحة النووية، ولكنها ستمنع على نحو قاطع أي تهديد بالأسلحة النووية أو بنقلها. ومن المحتم أن يلقى أي شعب لا يتوفر له رادع موثوق للحرب موتا

مفجعا، ومن المحتم أن يعتدي الآخرون على سيادة بلده بكل استهتار. وهذا درس مرير تعلمناه من إراقة الدماء الناجمة عن قانون الغاب في بقاع شتى من العالم.

وستكون الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رادعا موثوقا للحرب، من أجل حماية المصالح العليا للدولة وأمن الأمة الكورية من تهديد الولايات المتحدة بالعدوان، وتجنب نشوب حرب جديدة، والمحافظة بقوة على السلم والاستقرار في شبه القارة الكورية في كل الظروف.

وستنفذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دائما وبإخلاص التزامها الدولي في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية. وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قصارى جهدها لإخلاء شبه القارة من الأسلحة النووية، وإعطاء حافز لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والإزالة التامة للأسلحة النووية.

وكان من نتيجة تعرض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التهديد والابتزاز من جانب الولايات المتحدة لمدة تزيد على نصف قرن من الزمان، أنها اقترحت إزالة الأسلحة النووية من شبه القارة قبل أي مناطق أخرى، وبذلت منذ ذلك الحين أقصى الجهود لتحقيق تلك الغاية. غير أن الولايات المتحدة أساءت استخدام فكرة نزع الأسلحة النووية من شبه القارة، التي اقترحتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعزلة وخنق الأيديولوجية والنظام اللذين اختارهما شعبنا، مع التجاهل المنهجي لشهامته وإخلاصه.

والهدف النهائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس تجريد شبه القارة نوويا يليه نزع سلاح أحادي من جانبها، وإنما الهدف هو تسوية العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وإزالة المصدر الأساسي لجميع التهديدات النووية من شبه القارة الكورية والمناطق المجاورة لها.

وليس هناك أي تغيير في موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبدئي الذي يرمي إلى تحقيق تجريد شبه القارة من الأسلحة النووية عن طريق الحوار والمفاوضات. وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودا إيجابية لتجريد شبه القارة من الأسلحة النووية بطريقتها الخاصة، وبدون توقف، ورغم كل التحديات والصعوبات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، اسمحوا لي أن أذكِّر جميع الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو غدا، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ونحث الوفود على التقيد بذلك الموعد، حتى يتسنى للأمانة تجهيز الوثائق في توقيت جيد.

وفي تمام الساعة ١٥/٠٠ غدا، ستعقد اللجنة مناقشة مواضيعية بشأن مسائل أسلحة الدمار الشامل الأخرى وجوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. وسنستضيف أيضا متكلما هو الرئيس المعين لمؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.